

مقابلة معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي

مع مجلة الرؤية الاقتصادية

الأربعاء، 10 يونيو 2009

حوار: عمار طيبي

لبنى القاسمي: نمو التجارة الخارجية غير النفطية 277 بالمئة



أكدت الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التجارة الخارجية أن حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة ارتفع من 209 مليارات درهم إلى 789 ملياراً، بنسبة نمو بلغت 277 بالمئة، خلال الفترة من 2003-2008، مضيفة: إن قيمة الصادرات ارتفعت من 10.6 مليار درهم إلى 60.4 مليار درهم بنسبة نمو 470 بالمئة، لئما ارتفعت قيمة إعادة التصدير من 50.7 مليار إلى 162.8 مليار درهم بنسبة نمو 221 بالمئة، وقد واکب التطور في النشاط الاقتصادي للدولة نمو في قيمة الواردات التي ارتفعت من 147.8 مليار درهم إلى 565.7 مليار درهم بنسبة نمو 283 بالمئة.

وقالت في حوار خاص مع «الرؤية الاقتصادية»: «ما حققه اقتصاد دولة الإمارات من معدلات نمو مطردة خلال السنوات الماضية، جاء بفضل السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة اعتماداً على مجموعة من المزايا تتمثل في النظام السياسي المستقر، وبنى تحتية قوية، وعائدات مرتفعة من النفط، وموقع جغرافي متميز، وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم، ونظام مصرفي متطور، وسرعة التكيف مع المتغيرات الدولية».

وأوضحت القاسمي أن قطاع التجارة الخارجية يعد من أهم القطاعات الاقتصادية ذات المساهمة الفعالة في تحقيق تلك المعدلات من النمو الاقتصادي، وقالت إن تطور هذا القطاع يعكس تطور اقتصاد الدولة، وكشفت أن المهم الآن هو الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأزمة المالية العالمية.

وأضافت: إنه في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى الانضمام لبيئة الأعمال الدولية والتفاعل معها بما يعود بالنفع على الاقتصاد، حيث أصبحت الإمارات عضواً من الأعضاء الأصليين لمنظمة التجارة العالمية في أبريل 1996. وعلى المستوى الإقليمي أصبحت أحد أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وعضو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إضافة إلى عدد من الاتفاقات الثنائية مع مختلف دول العالم، لتكتمل بذلك منظومة العمل على المحاور كافة لخدمة أهداف تنمية التجارة الخارجية للدولة.

الأزمة

ورداً على سؤال حول تأثيرات الأزمة المالية العالمية في قطاع التجارة الخارجية، قالت الشيخة لبنى القاسمي إن التطور في حجم التجارة الخارجية يعكس مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، وقدرته على التمو، كما يعكس أيضاً علاقة الدولة بالعالم الخارجي تصديراً واستيراداً، إذ بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية للنتائج المحلي عام 2007 نحو 157.7 بالمئة، ومثلما هو معروف في أدبيات النظرية الاقتصادية أنه توجد علاقة طردية بين تأثير الاقتصادات المحلية بالمتغيرات الدولية كلما زادت نسبة الانفتاح، وبالتالي دولة الإمارات ليست بعيدة عن التأثير بالأزمة المالية العالمية لكونها إحدى الدول ذات التوجه الاقتصادي المنفتح على العالم الخارجي.

وأكدت أن السؤال هنا هو كيف نخفف من الآثار السلبية للأزمة في الاقتصاد الإماراتي، وتعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأزمة. وفي هذا الصدد كشفت أن وزارتها كلفت أحد بيوت الخبرة العالمية لإعداد دراسة حول الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة المالية العالمية في اقتصاد الإمارات مع التركيز على قطاع التجارة الخارجية، وبيان أثر الأزمة في الشركاء التجاريين الأساسيين والطلب المحتمل على صادرات الدولة.

تنوع الصادرات

قالت القاسمي إن الدولة تهدف من خلال إتباع استراتيجية اقتصادية مبنية على الاقتصاد الحر إلى تنفيذ سياسات تجارية تسمح بزيادة وتنوع الصادرات الإماراتية غير النفطية، وتقليل الاعتماد على النفط، وتتبع «نأخذ بعين الاعتبار التدرج في فتح بعض القطاعات ذات الحساسية بالنسبة لاقتصاد الدولة بما يعزز قدرة تنافسية هذه القطاعات، ومن جانب آخر القدرة على الاندماج بالسوق العالمية، والقدرة التنافسية مع المنافس الأجنبي. وفي سبيل ذلك قامت بالدخول لمعظم أسواق العالم، حيث تشير البيانات إلى أن عدد أسواق التصدير لمنتجات الدولة بلغ ما يقارب 181 سوقاً في عام 2008».

وأوضحت القاسمي أن شهادة المنظمات الدولية المتخصصة تشير إلى نجاح تطوير الصادرات خارج النفط، مثل منظمة التجارة العالمية التي أصدرت مؤخراً تقريرها السنوي حول إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2008، وبقراءة التقرير وتحليل ما جاء فيه من إحصاءات عن دولة الإمارات العربية المتحدة في ما يخص الصادرات البترولية وغير البترولية وتنوع الهيكل التصديري، بينت الأرقام أن قيمة الصادرات البترولية الإماراتية بلغت 100.2 مليار دولار وبنسبة مساهمة في هيكل الصادرات

الإماراتية 57.9 بالمئة وذلك في عام 2007، بينما كانت في عام 2000 نسبة المساهمة 63.7 بالمئة محققة انخفاضاً 9 بالمئة.

وقالت إنه بإعادة احتساب الصادرات البترولية لعام 2007 (المحتسبة بسعر 69.1 دولار للبرميل) بأسعار عام 2000 والتي بلغ سعر برميل البترول 27.6 دولار للبرميل، نجد أن قيمة الصادرات البترولية تنخفض من 100.2 مليار دولار إلى 40 مليار دولار، وبحساب نسبة المساهمة مرة أخرى في عام 2007 نجد أنها 23.1 بالمئة بدلاً من 57.9 بالمئة، مضيقة أن هذا مؤشر يدل على أن الاقتصاد الإماراتي في طريقه إلى تنوع هيكل الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط، وذلك يتوافق مع برامج التنمية والخطط الاستراتيجية المعلنة من جانب الدولة.

وتقارن القاسمي هذا النجاح بما هو محقق في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث مساهمة الصادرات البترولية في هيكل الصادرات، قائلة «يتضح أن دولة الإمارات العربية جاءت في المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى هيكل الصادرات الإجمالي، وانخفاض نسبة المساهمة البترولية».

وتشير القاسمي إلى أن التجارة النفطية للدولة تمكنت أن تأخذ مكانة في هيكل التجارة الدولية، حيث احتلت المرتبة 20 في ترتيب الصادرات على المستوى العالمي وذلك وفقاً لإحصاءات منظمة التجارة العالمية لعام 2008 مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الإحصاءات أشارت أيضاً إلى أن دولة الإمارات جاءت في المرتبة 27 من حيث الواردات، ويفسر ذلك ما قامت به الدولة من استيراد لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية وتوفير مستلزمات النمو المتسارع في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ورغم أن هذه الأرقام تعتمد في حساباتها على تقديرات منظمة التجارة العالمية ولكنها تعطي مؤشرات عن حجم التجارة الخارجية للدول

كما تعد الإمارات من الدول الرئيسية المصدرة للبترول على مستوى العالم، فقد بلغت قيمة الصادرات البترولية الإماراتية في عام 2007 ما يقرب من 100.2 مليار دولار، وهي بذلك تأتي في المرتبة الرابعة على مستوى دول العالم بعد دول الاتحاد الأوروبي (291.5 مليار دولار) وروسيا (225.3 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (205.8 مليار دولار).

التصدير خليجياً

وتؤكد القاسمي أن جهود الدولة لا تقتصر على الصادرات النفطية فقط بل توجد سياسات هادفة إلى تقليل الاعتماد على الصادرات النفطية وزيادة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة من خلال التفوق النسبي لدولة الإمارات في إعادة التصدير على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أشارت الأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد إلى أن قيمة إعادة التصدير في عام 2007 في دولة الإمارات العربية بلغت 35 مليار دولار أي ما يوازي 3 أضعاف قيمة إعادة التصدير تقريباً في بقية دول المجلس مجتمعة، أما خلال العام 2008 فقد بلغت قيمة إعادة التصدير للدولة ما يقارب 44.3 مليار دولار.

أكدت القاسمي حرص الإمارات على تطوير تجارتها البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي، فهي إحدى الدول المؤسسة لمجلس التعاون الخليجي في 1981، ويعد هدف تنمية التجارة البينية بين دول المجلس من الأهداف الرئيسية عند تأسيسه. وفي

عام 1983 أقامت الدول الأعضاء في المجلس منطقة للتجارة الحرة وإنشاء اتحاد جمركي في عام 2003 بتطبيق تعرفه شاملة مشتركة على مستوى جمارك دول المجلس.

ومستدلة بالأرقام التي تبين حجم هذا التطور، وتقول إن حجم التجارة مع دول المجلس بلغ 57.8 مليار درهم في 2008 بمعدل نمو 42.4 بالمائة مقارنة بعام 2007، وبذلك تسهم بنسبة 7.3 بالمائة من حجم التجارة الخارجية للدولة في 2008. كما أسهمت دول المجلس في صادرات الدولة بنسبة 27.1 بالمائة وفي إعادة التصدير بنسبة 9.6 بالمائة والواردات 4.5 بالمائة.

وتشير إلى أن معظم دول المجلس احتلت مراكز ضمن أكبر أهم الشركاء التجاريين للدولة، ففي 2008 نجد أن السعودية جاءت في المرتبة الـ11 في ما يخص حجم التجارة والخامسة بالنسبة لقيمة الصادرات والعاشرة من حيث الواردات، بينما احتلت قطر المركز الثاني في ما يتعلق بالصادرات والتاسع من حيث إعادة التصدير، وتأتي الكويت في المرتبة التاسعة بالنسبة لصادرات الدولة، ونجد أن سلطنة عمان في المركز الـ11 من حيث حجم الصادرات، بينما تحتل البحرين المركز الثالث في ما يرتبط بالصادرات.

وأوضحت القاسمي أن حجم التجارة الخارجية بين الإمارات والدول العربية -عدا دول مجلس التعاون الخليجي- ارتفع إلى 35.4 مليار درهم في عام 2008 مقارنة بـ32.3 مليار درهم في عام 2007 بنسبة نمو 9.6 بالمائة، وشكلت ما نسبته 4.5 بالمائة من حجم التجارة الخارجية الإجمالي للدولة في 2008.

وتعليقاً على الأرقام تقول «تبدو متواضعة مقارنة بحجم التجارة الخارجية للدولة، خصوصاً في مجال الواردات وذلك يعود إلى أسباب داخلية تتعلق بأن المتطلبات الاستيرادية للدولة اللازمة لعجلة التنمية متنوعة ومتعددة لا توفرها الهياكل الإنتاجية في الدول العربية، وأخرى خارجية تتمثل في وجود عوامل تحد من زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن أبرزها ما يتعلق بقواعد المنشأ للسلع العربية والقيود غير الجمركية التي تتعدد أشكالها، مع عدم تفعيل آلية فض المنازعات، رغم وجود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

وتقول إن الوزارة تبذل كل ما في وسعها بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية كافة لإزالة تلك العقبات وتنشيط التجارة البينية بين الدول العربية.

التجارة الخارجية

بلغ حجم التجارة الخارجية بين الإمارات وباقي دول العالم 695.7 مليار درهم في عام 2008 بنسبة نمو 44.9 بالمائة مقارنة بعام 2007، وشكلت نسبة المساهمة في هيكل التجارة الخارجية 88.2 بالمائة. وحسب أرقام الوزارة لعام 2008 فإن 81.3 بالمائة من حجم التجارة الخارجية للدولة تركزت في 3 مجموعات من الدول، وهي مجموعة الدول الآسيوية غير العربية والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 48.1 بالمائة، ثم جاءت مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة 25.3 بالمائة، تلتها مجموعة الدول الأمريكية بنسبة 7.9 بالمائة، و42 بالمائة من الصادرات تتجه إلى آسيا، واحتلت صادرات الإمارات إلى مجموعة

الدول الآسيوية - غير العربية - المرتبة الأولى خلال عام 2008، حيث بلغت نسبة المساهمة في صادرات الدولة نحو 42.8 بالمئة من إجمالي صادرات الدولة، كما بلغت نسبة النمو في حجم الصادرات لهذه الدول 42.7 بالمئة للعام 2008 عن العام 2007. وشكلت نسبة مساهمة مجموعة الدول الآسيوية في حجم إعادة التصدير لدولة الإمارات العربية خلال عام 2008 نحو 53.8 بالمئة، وتأتي في المرتبة الأولى في قائمة الدول المستقبلية لإعادة التصدير للدولة، وبلغت نسبة النمو في حجم إعادة التصدير لهذه الدول 44.1 بالمئة.

قاعدة بيانات

وقالت الشيخة لبنى القاسمي إن الواردات من مجموعة الدول الآسيوية شهدت زيادة ملموسة خلال العامين 2007-2008، حيث بلغت نسبة النمو 47.1 بالمئة، وتحتل المرتبة الأولى في حجم الواردات إلى الدولة بنسبة مساهمة 47.0 بالمئة. وتليها في المرتبة الثانية مجموعة الدول الأوروبية التي أسهمت بنسبة 30.3 بالمئة، وبذلك يكون تركيز هيكل الواردات لدولة الإمارات العربية بنسبة 77.3 بالمئة من هاتين المجموعتين من الدول، بينما بقية مجموعات دول العالم تسهم بنسبة 22.7 بالمئة. كما بلغت نسبة مساهمة الدول الأمريكية 10.1 بالمئة في هيكل الواردات للدولة للعام 2008 وبنسبة نمو 40 بالمئة عن العام 2007.

وأشارت القاسمي إلى أن وزارة التجارة الخارجية تعكف حالياً بالتعاون مع الوزارات الاتحادية مثل وزارة الاقتصاد ووزارة الخارجية، إضافة إلى الدوائر المحلية، إلى إنشاء قاعدة بيانات حول الاستثمارات الإماراتية بالخارج، بهدف الوقوف على حجم ونوعية الاستثمارات المباشرة في الخارج، والوصول إلى العرقل التي تواجهها، ومحاولة تذليلها بالطرق الدبلوماسية أو عبر اللجان المشتركة أو من خلال المفاوضات. وأكدت أنه إضافة إلى استعمال هذه المعلومة كورقة فاعلة في التعامل مع الشركاء التجاريين، الأمر الذي يمكن الوزارة من تنفيذ الدور المناط بها في ما يتعلق برصد وفهم التوجهات التجارية الدولية والفرص والمخاطر التي تؤثر في اقتصاد الدولة، وإبداء النصح واختيار السياسات المبنية على المعلومة الدقيقة حول أحسن الطرق لحماية المصالح التجارية والاقتصادية والدفاع عنها.

وزارة مستقلة

وقالت القاسمي إن مهام القطاع كانت تدار تحت مظلة وزارة الاقتصاد، ونظراً للرؤية الحكيمة لقيادات الدولة وإيمانها بدور التجارة الخارجية فقد تم إنشاء وزارة مستقلة للتجارة الخارجية، تقوم على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية كزيادة تنافسية الدولة التجارية في الأسواق الدولية والإقليمية، واتباع سياسة تجارية خارجي تواكب تطورات التجارة العالمية وتخدم المصالح الاقتصادية للدولة، والمساهمة في خلق بنية تشريعية تجارية منسجمة مع أفضل الممارسات الدولية، وأخيراً الدفاع عن المصالح التجارية للدولة.

وأضافت: إن هياكل الوزارة الجديدة تخدم الأهداف المتوخاة من إنشائها، فمنها إدارة سياسات التجارة الخارجية المعنية باقتراح وتحديث السياسات والقوانين المعنية بالتجارة الخارجية لتعزيز التبادل التجاري بالتعاون مع الجهات المعنية، وإدارة المفاوضات

التجارية ومنظمة التجارة العالمية وتختص بمتابعة الاتفاقات التجارية ومنظمة التجارة العالمية والإشراف على الفريق التفاوضي للدولة، أما إدارة المنظمات الدولية فهي المعنية بمتابعة وتطوير العلاقات مع المنظمات والمؤتمرات والمعارض المعنية بالتجارة الخارجية، وأخيراً إدارة التحليل والمعلومات التجارية ومن مهامها مراقبة حركة التجارة الخارجية، وإصدار الدراسات والتحليلات والبيانات والإحصاءات بشأنها.

وقالت «تعد صياغة وتنفيذ السياسة التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة المسؤولية المباشرة لوزارة التجارة الخارجية تحت قيادة المجلس الأعلى الاتحادي، وبالتنسيق مع الوزارات الاتحادية الأخرى والهيئات المرتبطة بالتجارة ولدوائر المحلية».